العدالة التشريعية ودورها في حماية الحقوق المكتسبة

علي مجيد العكيلي

الجامعة المستنصرية

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

الملخص

يتسم دور العدالة التشريعية بأهمية كبيرة من خلال حمايتها حقوق الأفراد عن طريق القانون الذي يهدف إلى الاستقرار القانوني في المجتمع، وهذا القانون يجب أنْ يصدر بصورة واضحة وسهلة للمخاطَبين به وهم الأفراد للحفاظ على حقوقهم المكتسبة، لأنَّ غاية العدالة التشريعية ملازِمة للقانون، كونه - القانون- يُعبِّر عن تحقيقها، فلا يكون القانون منصِفاً إلَّا إذا كان كافل لأهدافها ومُعبِّر عنها، باعتبار أنَّ تنظيم العلاقات القانونية من وظائف القانون الذي يصدر من قبل البرلمان.

الكلمات المفتاحية: العدالة التشريعية، الاستقرار القانوني، الحقوق المكتسبة.

Legislative Justice
and its role in protecting acquired rights

Abstract

The role of legislative justice is of great importance by protecting the rights of individuals through the law that aims to legal stability in society, and this law must be issued in a clear and easy manner to those who address it and they are individuals to preserve their acquired rights, because the goal of legislative justice is inherent in the law, being - the law - Its fulfillment is expressed, so the law is not fair unless it is guaranteed and expressed in terms of its objectives, as regulating legal relations is a function of the law issued by Parliament.

Keywords: Legislative justice, Legal stability, Acquired rights.

المقدمة

لا شكَّ أنَّ العدالة التشريعية تعبر عن القيم السائدة في المجتمع، من خلال القانون الذي تصدره السلطة التشريعية للأفراد بصورة واضحة وسهلة طالما أنَّ القانون هو قاعدة قانونية مكتوبة، فيجب مراعاة إجراءات معينة قبل إصداره لتجنب الأفراد أي المخاطبين به من المفاجأة، ومن ثم انتهاك حقوقهم المكتسبة، ومؤدَّى ذلك أنَّ العدالة التشريعية غايتها الحقيقية ملازمة للقانون كون الأخير يُعبر عن تحقيقها، فلا يكون القانون منصفاً إلَّا إذا كان كافل لأهدافها ومعبر عنها، باعتبار أنَّ تنظيم العلاقات القانونية من وظائف القانون الذي يصدر من السلطة التشريعية، فاهتزاز الاستقرار القانوني بين الأفراد سوف يؤدي إلى اهتزاز صورة القانون في أنظار المخاطَبين به، ولهذا كانت العدالة التشريعية أحد العناصر الأساسية في الدولة القانونية من خلال حمايتها حقوق وحريات الأفراد.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث بأنَّ العدالة التشريعية هدفها تحقيق الاستقرار بين المخاطبين من خلال التشريعات التي تصدر من السلطة التشريعية، وهذه التشريعات يجب أنْ تكون واضحة وسهلة الوصول للأفراد ومستقرة، وهذه الغاية الحقيقية التي تحققها العدالة التشريعية داخل المجتمع.

إشكالية البحث:

تتجلى إشكالية البحث في التساؤل التالي: هل تحقق العدالة التشريعية الاستقرار القانوني واستبعاد الخطر من التغيير المفاجئ في القواعد القانونية وانتهاك الحقوق المكتسبة أم توفر حماية خاصة للأفراد عبر عناصر وشروط عند إصدار التشريع.

خطة البحث:

سيتم تقسيم هذا البحث على مقدمة وثلاث مطالب، سنتناول في الأول منها التعريف بالعدالة التشريعية، أمَّا الثاني فسيكون حول دور العدالة التشريعية في تحقيق الاستقرار القانوني، والثالث سينصرف إلى علاقة العدالة التشريعية بالحقوق المكتسبة، ثم ننهي بحثنا بخاتمة نُبيِّن فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها.

المطلب الأول

التعريف بالعدالة التشريعية

Definition of legislative justice

من المعلوم أنَّ التشريع هو القانون الذي يصدر من قبل السلطة التشريعية باعتبارها السلطة المختصة بذلك[١]، أو يقصد به مجموعة من القواعد القانونية المكتوبة والصادرة عن سلطة عامة مختصة[٢]، يهدف إلى تحقيق النظام في الحياة الاجتماعية وفي العلاقات الاجتماعية، بمعنى أنَّه يحقق بين الأفراد "الأمن والمساواة القانونية"[٣]، فضلاً عن أنَّه -التشريع- يُعد الآلية التي تسمح للدولة في التعبير عن إرادتها تعبيراً واضحاً ودقيقاً في الحياة العملية. ولبغية الوقوف على مفهوم العدالة التشريعية، فإنَّنا سوف نُقسِّم هذا المطلب على فرعين، سوف يكون الأول عن بيان مفهوم العدالة التشريعية، أمَّا الثاني سوف نتطرق به عن خصائص العدالة التشريعية وكالآتي:

الفرع الأول

مفهوم العدالة التشريعية

Concept of legislative justice

من الطبيعي قبل الولوج في العدالة التشريعية، تسليط الضوء على تعريفها في اللغة والاصطلاح وعلى النحو الآتي:

أولاً: تعريف العدالة التشريعية في اللغة

Linguistic Definition of legislative justice

العدالة التشريعية مصطلح مُركَّب من مفردتين:

- العدالة.
- التشريعية.

العدالة لغةً: مصدر عدل، وهي من العدل، وهو الأمر المتوسط بين الإفراط والتفريط. وقال الراغب: العدالة والمعدلة لفظ يقتضي المساواة[٤]، وعادلت بين الشيئين وعدلت فلاناً بفلان إذا سويت بينهما وتعديل الشيء تقويمه، يُقال عدلته تعديلاً فاعتدل أي قومه[٥]. وفي التنزيل العزيز **{وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلونَ}**[٦].

أمَّا كلمة **التشريعية** أو التشريع في اللغة، فهي مأخوذة من (شرع)، والتشريع من إشراع باباً إلى الطريق. وأشرع الطريق بينه وأوضحه (كشرعه تشريعاً) أي جعله شارعاً[٧].

ثانياً: تعريف العدالة التشريعية في الاصطلاح **Legislative justice as a term**

تُعرف العدالة في الاصطلاح بأنَّها: ((الأساس الذي يجب أنْ تقوم عليه الدولة لتحقيق الغاية منها، وهي الخير العام للمجموع والخير الخاص لكل فرد))[٨]. أمَّا تعريف التشريعية أو التشريع، فقد

---

(١) د. خالد الزغبي و د. منذر الفضل، المدخل إلى علم القانون، دار الثقافة، عمَّان، ١٩٩٨، ص٧٤.
(٢) د. عبد القادر الشيخلي، الصياغة القانونية، دار الثقافة للنشر، عمَّان، ٢٠١٨، ص٢٩.
(٣) د. منذر الشاوي، دولة القانون، مكتبة الذاكرة، بغداد، ٢٠١٣، ص٥١.
(٤) محمد عبد الرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، ط١، ج١، بيروت، ١٤١٠ه، ص٥٠٧.
(٥) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٧، ص٤١٨.
(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٨١.
(٧) محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جوهر القاموس، تحقيق: حسين نصار، مطبعة جامعة الكويت، ج٢١، ١٩٦٩، ص٢٦٧.
(٨) د. سمير عبد السيد تناغو، النظرية العامة للقانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص١٣٣.

عُرفت بأنَّها: ((كل قاعدة قانونية تصدر عن سلطة عامة يختصها المجتمع بوضع القانون في صورة مكتوبة وفقاً للقواعد الدستورية المعمول بها في الدولة))[١].

من خلال هذه التعريفات، فقد عرَّف أحد الفقه[٢] العدالة التشريعية بأنَّها: ((إصدار السلطة المختصة بالتشريع القواعد القانونية بما يحقق الأمن القانوني للمجتمع الذي تُطبق فيه)). إذن: إنَّ كل قاعدة قانونية مدينة في وجودها للعدالة[٣]. ويمكن لنا تعريف العدالة التشريعية بأنَّها: عند قيام السلطة السلطة التشريعية بإصدار القوانين يجب أنْ تحقق العدالة في المجتمع وتحمي حقوق الأفراد بهدف تحقيق الاستقرار القانوني.

الفرع الثاني

خصائص العدالة التشريعية

Properties of Legislative justice

إنَّ التشريع عندما يصدر من الجهة المختصة وهي غالباً ما تكون السلطة التشريعية كونها الجهة الوحيدة المختصة بإصدار القوانين، وعند إصدارها هذه القوانين أو التشريعات تكون لها خصائص حتى تحقق الغرض الذي شرعت من أجله، وهذه الخصائص سوف نتكلم عنها على النحو الآتي:

أولاً: التشريع قاعدة قانونية مجرَّدة

Legislation is an abstract legal rule

يضع التشريع قاعدة عامة مجرَّدة ملزِمة للسلوك، ومن ثم فإنَّ الأمر أو القرار الذي يصدر من جهة عامة أو سلطة عامة يتعلق بشخص معين أو بواقعة معينة لا يعد تشريعاً[٤]، وإنَّما العبرة فيه فيه تكون بعموم الصفة وبتحقيق الشروط بحيث تنطبق على كل واقعة تحقق بشأنها الشروط المتطلبة وعلى كل شخص اجتمعت له الصفات المستلزمة، والتجريد يتحقق في عنصري القاعدة من فرض حكم[٥]. وهكذا فالتشريع إذن هو تعبير عن القاعدة القانونية وإلزام بها ينبغي أنْ تتوافر له كل صفات صفات القاعدة القانونية، فخصوصية التجريد يرجع أساسها إلى فكرة فلسفية هي فكرة المساواة أمام القانون، وفكرة سيادة القانون، فحتى تتحقق المساواة أمام القانون ينبغي أنْ توضح القاعدة القانونية بطريقة عامة ومجرَّدة[٦]، أي دون وقوع هذه القواعد على شخص معين بالذات.

ثانياً: التشريع قاعدة سلوك

Legislation is an conduct rule

إنَّ وظيفة القاعدة القانونية هي تنظيم سلوك الفرد بغيره حمايةً للقيم الجوهرية في المجتمع[٧]، كون القاعدة القانونية التي يقررها المشرِّع تتأتَّى من أنَّ القانون ينشأ في بيئة اجتماعية

---

(١) د. يس محمد محمد الطباخ، الاستقرار كغاية من غايات القانون، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص١٤٧.

(٢) د. أحمد عبد الحسيب عبد الفتاح السنتريسي، العدالة التشريعية في ضوء فكرة التوقع المشروع، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٧، ص١٨.

(٣) إسماعيل نامق حسين، العدالة بين الفلسفة والقانون، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، العراق، ٢٠١٠، ص٧٠.

(٤) د. عصمت عبد المجيد بكر، مشكلات التشريع، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠١٤، ص٥٥.

(٥) د. همام محمد محمود زهران، المدخل إلى القانون - النظرية العامة للقانون، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص٢٣.

(٦) د. يس محمد محمد الطباخ، المرجع السابق، ص١٥١.

(٧) د. همام محمد محمود زهران، المرجع السابق، ص٢١.

أيّاً كان شكل هذه البيئة ويتأثّر في هذه البيئة ويتطور بها ويتميَّز بميزتها[١]، لأنَّ من العدالة يضع احترام الفرد في الحياة الاجتماعية هدفاً أساسياً ونهائياً للقانون[٢].

ويترتَّب على ذلك أنَّ القانون بمثابة مرآة تعكس صورة المجتمع، ومن ثم القاعدة القانونية تختلف تبعاً لإختلاف الزمان والمكان، وتتطور بتطوره وتتغير بتغيره، مما يُسفِر لنا اختلاف القوانين من بيئةٍ إلى أُخرى ومن مجتمعٍ لآخر[٣]، كما يختلف القانون داخل المجتمع نفسه حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثالثاً: التشريع قاعدة مكتوبة

Legislation is anwritten rule

إنَّ التشريع هو أول مصادر القانون وأهمها، تكون قواعده مكتوبة والصادرة عن سلطة عامة مختصة، وهذا التشريع هو وسيلة للدولة لتنظيم المجتمع[٤]. ويُعتبر التشريع مصدراً للَّفظ والمعنى معاً، ويتوفر له بذلك من التحديد والوضوح والثبات ما يدفع عنه الغموض والإبهام ويحقق الأمن والاستقرار في المعاملات[٥].

المطلب الثاني

دور العدالة التشريعية في تحقيق الاستقرار القانوني

The role of legislative justice in achieving legal stability

تحتل فكرة الاستقرار القانوني La securitejuridique حيزاً أساسياً عند وضع التشريع، لأنَّ القانون بوصفه الأداة الأساسية لتنظيم العلاقات بين الأفراد في المجتمع[٦] يشترط في التشريعات التشريعات بجميع أنواعها نوعاً من الثبات والاستقرار والابتعاد عن التعديل الدائم للنصوص القانونية، مما يؤثّر على استقرار الأوضاع والحقوق المكتسبة[٧]، لذلك فإنَّ الاستقرار القانوني يُعد من الغايات الأساسية التي تهدف إلى تحقيقها التشريعات، وأنْ تكون القواعد القانونية مؤكَّدة ومحدَّدة في تنظيمها للمراكز القانونية وأنْ تضمن تأمين النتائج، بحيث يستطيع كل فرد أنْ يتوقَّع هذه النتائج ويعتمد عليها[٨]، وهذا من متطلبات سيادة القانون التي تسمو في الدولة القانونية أنْ يتحقق الاستقرار في تطبيق القواعد القانونية وخاصة المتعلِّقة باحترام الحقوق والحريات، فلا معنى لسيادة القانون ما لم يتحقق الشعور بهذا الاستقرار لدى المخاطَبين بالقانون، كون تنظيم العلاقات القانونية من وظائف القانون[٩].

لذلك فعندما نتحدث عن الاستقرار القانوني المصاحِب لأي نشاط مجتمعي، أو لتحقيق أي معنىً من معاني الأمن، ذلك يعني أنْ تكون المراكز القانونية الناجمة عن النشاط البشري واضحة

---

(١) د. عصمت عبدالمجيد بكر، المرجع السابق، ص٥٧.

(٢) هنري باتيفول، فلسفة القانون، ترجمة: د. سموحي فوق العادة، مكتبة الفكر الجامعي منشورات عويدات، ط١، بيروت، ١٩٧٢، ص٦٥-٩٦.

(٣) د. بشرى نية، المدخل لدراسة العلوم القانونية، محاضرات في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، ٢٠١٦-٢٠١٧، ص٨.

(٤) د. عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص٢٩.

(٥) د. عصمت عبد المجيد بكر، المرجع السابق، ص٥٦.

(٦) د. أحمد إبراهيم حسن، غاية القانون - دراسة في فلسفة القانون، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص١٧٩.

(٧) أوراك حورية، مبادئ الأمن القانوني في القانون الجزائري وإجراءاته، أُطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر، ٢٠١٨، ص٩٣.

(٨) د. يس محمد محمد الطباخ، المرجع السابق، ص٢٤.

(٩) د. أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، دار الشروق، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٨٣.

وفعَّالة وغير مُعرَّضة للاهتزاز والمفاجآت. ولتحقيق الاستقرار القانوني لا بُدَّ من تحقق عنصرين أساسيين هما:

أولاً: الحد من الأثر الرجعي للتشريع

Reducing the retroactive effect of legislation

تُعدُّ الرجعية من المسائل الخطرة المخالِفة للعدالة، وقد لقيت هذه الفكرة معارضة شديدة من قبل الفقه والقضاء، باعتبارها فرقاً للقواعد القانونية السليمة التي لا تقر النفاذ إلَّا على الوقائع والتصرفات المستقبلية[١]، فقاعدة الأثر الرجعي تُعتبر خروجاً على مبدأ المشروعية ومساس بالحقوق بالحقوق المكتسبة للأفراد، مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار وفقد الثقة المشروعة في الأوضاع القانونية[٢]. فسريان التشريع إنَّما يكون للمستقبل فقط ودون المساس بالتصرفات والوقائع السابقة، وهذا يعني أنَّ لسريان القانون الجديد من حيث الزمان وجهان، وجه سلبي هو انعدام أثره الرجعي، ووجه إيجابي هو أثره المباشر أي الفوري، كما أنَّ هناك الكثير من الدساتير أشارت إلى الحد من الأثر الرجعي ومنها دستور العراق لعام ٢٠٠٥ في نصّ المادة (١٩) منه والتي نصّت على: ((ليس للقوانين أثر رجعي...))، لذلك فإنَّ على السلطة التشريعية عند إصدار التشريعات يجب عليها أنْ تحقق الاستقرار القانوني، وتكون التشريعات التي تصدر تبدأ من تاريخ صدورها، ولا تسري على الماضي، لأنَّ سريان القانون بأثر رجعي يُعد انتهاكاً لمبدأ الأمن القانوني أو الاستقرار القانوني.

ثانياً: تحقيق الأثر المباشر

Achieve the direct impact

إذا كان الهدف من مبدأ عدم سريان القانون بأثرٍ رجعي هو تحقيق الاستقرار القانوني والعدالة داخل المجتمع، فإنَّ الأثر المباشر الفوري للقانون الجديد ما هو إلَّا امتداد لتحقيق هذه الغاية[٣]، فقاعدة عدم الرجعية قاعدة أساسية تهدف إلى حماية حقوق الأفراد وحرياتهم ضد تعسُّف السلطة حتى لا تقر تشريعاً يُطبق بأثرٍ رجعي على تصرفات الأفراد، فالأثر المباشر -أي الفوري- للتصرف القانوني الصورة العكسية لسريان التصرف بأثرٍ رجعي[٤]، ومن ثم تحقيق العدالة داخل المجتمع وحماية حقوق الأفراد وحقوقهم المكتسبة التي حصلوا عليها، ولا يجوز للتشريع أنْ يمسّ حقوق ومراكز قانونية قد اكتسبت ضمن القانون من خلال سريان التشريع على الماضي، لذلك قضى مجلس الدولة الفرنسي في حكمه الصادر بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٩٨ والذي قضى بأنَّه: ((يتعين احترام الحقوق المكتسبة، ويجب أنْ يقترن مع مبدأ عدم رجعية القانون))[٥].

يتضح مما تقدم أنَ الاستقرار القانوني يتحقق من خلال العدالة التشريعية، أي عند صدور التشريع يجب أنْ لا يمسّ حقوق الأفراد المكتسبة، وهذا من مقتضيات الأمن القانوني.

المطلب الثالث

علاقة العدالة التشريعية بالحقوق المكتسبة

The relationship of legislative justice to acquired rights

---

(١) نجم عليوي خلف، مبدأ عدم الرجعية في القرارات الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص٥٧.

(٢) د. حسن محمد عواضة، المبادئ الأساسية للقانون الإداري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص١٤٤.

(٣) د. حسن كيرة، المدخل إلى العلوم القانونية، منشأة المعارف، ط٤، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص٣٣٩.

- أوراك حورية، المرجع السابق، ص١١١.

(٤) د. هشام محمد البدري، الأثر الرجعي والأمن القانوني، دار الفكر والقانون، القاهرة، ٢٠١٥، ص٣١-٣٢.

(5) C.E. 11 December. 1998. No. 170717. Ministre d EtatGard des sceaux minister minister de la justice. Rec. P.461.

- نقلاً عن: د. هشام محمد البدري، المرجع السابق، ص٢٥.

تتسم العدالة التشريعية بأهمية كبيرة بالنسبة للحقوق المكتسبة من خلال حمايتها لهذه الحقوق التي لا يجوز لأي سلطة من سلطات الدولة سلب أو انتهاك حقوق استمدها الأفراد بطرقٍ مشروعة وبموجب قوانين صادرة من السلطة التشريعية. ويُعرف الحق المكتسب بأنَّه: ((ذلك الحق الناشئ عن التصرف القانوني الذي ينشئ مركزاً قانونياً))[١]. فإنَّ الحق المكتسب هو الحفاظ على المراكز القانونية التي نجمت عن تصرف قانوني معين، وهو يقوم على مبدأ الأمن القانوني، الذي يُعد أحد العناصر الأساسية في الدولة القانونية، وأنَّ دور العدالة التشريعية هو وضوح القاعدة القانونية للمخاطبين بها وسهولة وصولها لهم وعدم مفاجأتهم في تعديل القوانين أو إلغائها دون توقُّعهم أو التضخيم في النصوص، الأمر الذي يُزعزِع الأمن والطمأنينة لدى الأفراد. لذلك حقَّ علينا بيان دور العدالة التشريعية في حماية الحقوق المكتسبة، وما هي العناصر التي يجب تحقُّقها، كل ذلك سوف نُبيِّنه على النحو الآتي:

أولاً: مبدأ وضوح القواعد القانونية

The principle of clarity of legal rules

إنَّ وضوح القاعدة القانونية من شأنه المساهمة بشكلٍ كبير في الحفاظ على الحقوق المكتسبة. ويُعرف مبدأ الوضوح بصفةٍ عامة بأنَّه: ((كل ما هو سهل، وكل ما هو مستوعَب ومكتسَب بسهولة))[٢].فمبدأ الوضوح مرتبط بالحقوق المكتسبة ومن ثم بالأمن القانوني، حيث تكون القاعدة القانونية سهلة وواضحة ومفهومة من قبل جميع الأفراد؛ ذلك لأنَّ غموض النص القانوني يترتَّب عليه الاختلاف في فهمه، ومن ثم الاختلاف في تنفيذه وتطبيقه على العلاقات التي يحكمها[٣]، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استقرار وزعزعة الثقة المشروعة للمخاطبين به، وهو في النهاية يؤدي إلى عدم عدالة هذا النص، ويؤثِّر على مراكز الأفراد وحقوقهم المكتسبة. فوضوح التشريع -أي القانون- هو شرط Ecigence يجب أنْ يسمح باستبعاد القواعد الغامضة Confuses أو تلك التي يشوبها عدم التحديد الجسيم[٤].

لذلك فإنَّ مبدأ وضوح القاعدة القانونية يأخذ عنصرين أساسيين هما: **الأول**: ترتيب القاعدة القانونية وأحكام تنسيقها، أي أنْ تكون قراءتها واضحة وبأُسلوبٍ دقيق. **والثاني**: أُسلوب تحريرها، حيث جيب أنْ تكون واضحة وسهلة وبسيطة عن قراءتها من خلال الأُسلوب القانوني.

فيُعتبر الوضوح بهذا المكون هام للبلوغ العقلي والذهني للقواعد القانونية وتكريسها بالتزام عام متمثل في الأمن القانوني[٥]. لذلك يجب على العدالة التشريعية احترام الحقوق المكتسبة التي أصبحت مبدأ من مبادئ القانون العامة من خلال وضوح المصطلحات والعبارات المستخدَمة في النص حتى يفهمها المخاطبون بأحكامه، ومن ثم لا يكون مجال للاجتهادات بشأنها؛ لأنَّ عدم الوضوح يتطلَّب التفسير والتأويل، وبالتالي اختلاف وجهات النظر، فتضيع وحدة التطبيق[٦]. لهذا

([1]) Patrick AUVERT, La notion de droitacquis en doit administrative Francais. R.D.P. p.60.

- د. حمدي أبو النور عويس، مبدأ احترام الحقوق المكتسبة في القانون الإداري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١١، ص١١.

([2]) P. Robert, J. Rey. Debove, A. Rey. Letit Robert. Dictionnaire de langue Francaise, Edition le Robert. Paris. 1993.

([٣]) د. أحمد عبدالحسيب عبدالفتاح السنتريسي، المرجع السابق، ص٣٧.

([٤]) د. محمد محمد عبد اللطيف، مبدأ الأمن القانوني، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية والشرعية، العدد(٣٦)، جامعة المنصورة، ٢٠٠٤، ص١٠٨.

([5]) Thomas Piazzon. La securite. Edition Defrenois. France. 2010. P.209.

- نقلاً عن: دويني مختار، ضوابط جودة القاعدة القانونية، أُطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بالعباس، الجزائر، ٢٠١٥، ص١٨٠.

([٦]) د. غازي فيصل مهدي، دليل الصياغة التشريعية، بحث منشور في مجلة الحقوقي الصادرة عن اتحاد الحقوقيين العراقيين، العدد(٩-١٢)، ٢٠١٣، ص١٧.

تلعب الصياغة التشريعية دوراً مهماً في صناعة القانون، وتُعدُّ أهم مراحل التشريع، فقد عُرِّفت الصياغة التشريعية بأنَّها: ((مجموعة الوسائل والقواعد المستخدَمة لصياغة الأفكار القانونية والأحكام التشريعية بطريقةٍ تُيسِّر تطبيق القانون من الناحية العلمية وذلك باستيعاب وقائع الحياة في قوالب لفظية لتحقيق الغرض الذي تنشده السياسة القانونية))[١].

يتضح مما تقدم أنَّ دور العدالة التشريعية في حماية الحقوق والمراكز القانونية يبرز من خلال وضوح القاعدة القانونية حتى تصل المخاطبين بها بصورة واضحة تضمن لهم حقوقهم وتحافظ على مراكزهم - أي تحقق الأمن القانوني- في المجتمع، وبخلاف ذلك لا يمكن أنْ تتحقق العدالة في المجتمع، ومن ثم عدم تحقق الاستقرار القانوني لدى الأفراد. لذلك يجب حين إصدار التشريع أنْ تكون صياغته واضحة وسهلة الوصول للمخاطبين به، وبذلك تتحقق العدالة التشريعية.

ثانياً: عدم تضخم القواعد التشريعية

Non-inflated of Legislative rules

تتمثل أهمية القاعدة التشريعية في إيجاد الأمن والطمأنينة للأفراد من خلال سنِّ التشريعات بما يخدم المجتمع، لكن هذه التشريعات أو القوانين أصبحت في حالة متزايدة وفيها تضخم، وهذا التضخم يكون فيه حجم التشريعات كبير غير مبرَّر أو كان يحوي نصوصاً مكررة أو نصوصاً تتعارض مع نصوصٍ أُخرى أو وجود مجموعة من الاستثناءات التشريعية على القاعدة القانونية بحيث تطغى على الأصل العام لهذه القاعدة أو تلك[٢].

يرى أحد الفقه[٣] أنَّ ظاهرة التضخم التشريعي تتجلى سواء من حيث ازدياد عدد القوانين الصادرة في كل سنة أو من خلال تراكم النصوص مع مرور الزمن، وتطويل القوانين التي تذهب في أغلب الأحيان خارج ميدانها أو تصبح في طي النسيان، وهي تساهم في جعل القانون صعب المنال إلى حدٍّ ما وغير مستقر. ويرى البعض الآخر أنَّ أسباب التضخم التشريعي يعود إلى عدة أسباب، من أهمها:

- **أسباب تقنية**: تعود إلى تعدد مصادر تنظيم القواعد القانونية أو الإلغاء غير الصريح للنصوص القانونية، وغير الدقيق أو الغموض للتشريعات التي تصدر من قبل السلطة التشريعية.
- **أسباب اجتماعية**: غالباً ما يطلب الأفراد من عضو البرلمان الذي يمثلهم في مجلس النواب إصدار أو تعديل قوانين لتحقيق فوائد اجتماعية كقوانين السكن أو الصحة أو التقاعد ...إلخ[٤].
- **أسباب سياسية**: تُعدُّ الأسباب السياسية من أهم الأسباب في رأينا، وخاصة أنَّ أغلب السياسيين قد يعدون جمهورهم لأجل كسب أصواتهم من خلال تقديم قوانين أو تعديل قوانين تُقدِّم الخدمات لهم، من خلال وجودهم في مجلس النواب حتى يحققون المتطلبات الجماهيرية[٥].

لذلك لا بُدَّ من وجود قوانين واضحة ومستقرة حتى تتحقق العدالة التشريعية والتي من خلالها تحمي الحقوق والمراكز القانوني للأفراد، ولكي يتم الحد من التضخم في القواعد القانونية لا بُدَّ من وجود دراسة مسبقة للتشريع يحدد المشكلة التي من أجلها يصدر هذا التشريع أو غيره، أو عن طريق التقنين، إذ يُعرف التقنين بأنَّه: ((عملية تسمح بترتيب منظم ومُهيكل للنصوص القانونية في جزءٍ

---

(١) د. محمد شريف أحمد، نظرية تفسير النصوص المدنية، دراسة مقارنة بين الفقهين المدني والإسلامي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٧٩، ص١٠٣. وأيضاً: د. حنان محمد القيسي، النظام القانوني لمدونات السلوك البرلماني، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة، ٢٠١٧، ص١٩١.

(٢) د. عبدالكريم صالح عبدالكريم و د. عبدالله فاضل حامد، تضخم القواعد القانونية، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم القانونية، السنة (٦) العدد(٢٣)، ٢٠١٤، ص١٤٨.

(3) R. Savtier. Linflation legislative et l'indigestion du corps social. Chrom. 1977. P.43-48.

(٤) بلخير محمد أيت عودية، الأمن القانوني ومقوماته في القانون الإداري، دار الخلدونية، الجزائر، ٢٠١٨، ص٨٦-ص٨٦-٨٧.

(5) Conseild'Etat. Securitejuridique et complexite du droit, Rapport public. 2006. Op. Cit. p.256.

موحَّد يسمى التقنين وهي محاولة ترتيب وتوضيح القانون))[1]. فعملية التقنين تُحقق سهولة الوصول إلى النص القانوني، كما يمنح المرونة في وضع القاعدة القانونية ويسمح بتطوير مضمون النص باختيار المصطلحات الملائمة، إدخال تصحيحات قانونية على النص القانوني، وهذا ما أخذت به فرنسا عندما تبنَّت نظام التقنين في مجال التشريعات الإدارية، حيث تم إسناد هذه المهمة إلى لجنة سُميت بـ(اللجنة العليا لعملية التقنين) بتاريخ ١٩٨٩/٩/١٢[2]. كما أنَّ هناك حالات أُخرى لمعالجة التضخم في التشريعات، وهي اللجوء إلى الحدِّ من الاستثناءات التشريعية وحذف الأحكام الملغاة صراحةً أو ضمناً بأحكام جديدة.

ثالثاً: توقع القواعد القانونية

Expect the legal rules

تبعث فكرة استقرار القانون مباشرة لاحترام التوقعات المبنية مسبقاً، وأيضاً تسمح ببناء توقعات في المستقبل. لذلك يعرف البعض التوقع بأنَّه: ((التفكير في حدوث أمرٍ ما في المستقبل بناءً على شواهد وأدلة في الحاضر))[3]. إذ ينبغي أنْ يكون البناء الحقيقي للتوقعات وفق معطيات حاضرة، لها آفاق مستقبلية لها ارتباط وثيق بما هو كائن وما ينبغي أنْ يكون، لذا وجب احترام هذه الإمكانية وإلَّا أصبح النص القانوني في حدِّ ذاته يفتقر للثبات والاستقرار[4]، وبالتالي يمسّ الحقوق المكتسبة. فإنَّ إمكانية التوقع ضرورة تستوجب على السلطات المعنية أنْ تُسهِّل لأشخاص القانون من وضع توقعاتهم، وعليها احترام التوقعات المرجوَّة بصفةٍ مستمرة والمبنية بموجبه[5]، لأنَّ العلاقة بين بين العدالة التشريعية والحقوق المكتسبة من خلال التوقع تكون توافقية، بمعنى أنَّ ما يقرر من أجل تحقيق الاستقرار القانوني، لأنَّ القانون لم يكتفي في تنظيمه للمجتمع بالمحافظة على السلوكيات التي استقرَّ عليها، بل أصبح وسيلةً فعَّالة في تغير المجتمع وتقدُّمه.

وفي هذا الشأن يرى أحد الفقه[6] أنَّ القانون هو قبل كل شيء وسيلة للأمن القانوني، ومن ثم ثم فهو حرية، فالإنسان لا يُقْدِم عن قصد على نشاط ما أو ينظم عمله أو يؤسِّس أُسرة أو يتمنى المحافظة على مكتسباته، إلَّا لكونه يستطيع أنْ يتوقع الآثار التي ستترتَّب على هذه التصرفات.

لذلك فإنَّ لتحقيق العدالة التشريعية في المجتمع لا بُدَّ من توافر بعض الشروط التي تحمي الحقوق المكتسبة وعدم العصف بها، من خلال الآتي:

- انسجام النصوص القانونية.

---

(1) عمرو طه بدوي محمد، المدخل لدراسة القانون - نظرية القانون، الكتاب الأول، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٠٢.
نقلاً عن: أوراك حورية، المرجع السابق، ص٣٢٩.

(2) د. حسان نادية، فاعلية عملية التقنين في محاربة التضخم القانوني في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بحث منشور في الملتقى الوطني حول الأمن القانوني في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢، ص٥.

(3) صبرية بوزيد، الأمن القانوني لأحكام المنافسة، مكتبة الوفاء القانونية، ط١، الإسكندرية، ٢٠١٨، ص٦٠.

(4) د. خالد روشو، دور القاعدة الدستورية في إرساء الأمن القانوني، بحث منشور في مجلة دراسات في الوظيفة العامة، المجلد(٣)، العدد(١)، الجزائر، ٢٠١٨، ص١١٤.

(5) J. Hausser. "Tempsetlibertedans la theoriegenerale de 'lactejuridique" in relgionsociete et politique. Melanges en homage. ELLUL Gacques: PUF. 1983. P.503.

- أوراك حورية، المرجع السابق، ص٨٠.

(6) <<Le droitestavant tout un instrument de securite et par la meme de la liberte… Cen'estqueparcequ'ilprevoir les consequences qui s'attacheront a sesactesquel'hoomepourra decider sciemmentd'entreprendreuneactivite, qu'ilpourra organizer son travail, founder unefamille, qu'ilesperera conserver ceau'ilacquiert…>>. J.L.Gergel. Thoriege'neral du droit. Dalloz. 5 Ed. N.103. p.125.

- تجنب المفاهيم القانونية المتعددة المعاني[١].

لأنَّ هدف وضع التشريع بصفةٍ عامة -كما أسلفنا- هو تنظيم المجتمع عن طريق التوفيق بين مصالح الأفراد وحرياتهم من جهة وبين المصلحة العامة من جهة أُخرى، فإنَّ قواعد القانون تتضمن في طيَّاتها أحد أهم الأُسس التي يقوم عليها الأمن القانوني، ألا وهو مبدأ التوقع، فقواعد القانون بصفةٍ عامة تهدف إلى تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع، والغاية منها هي استقرار المراكز القانونية في المجتمع واحترام حقوقهم المكتسبة، ومن ثم تحقيق الأمن القانوني[٢].

تأسيساً على ما تقدَّم، يمكن القول أنَّ العدالة التشريعية وعلاقتها بتحقيق الحقوق المكتسبة -من خلال ما ذكرنا- من أهم العناصر التي يجب توفرها عند إصدار التشريع على الرغم من أنَّ هناك عناصر أُخرى لا بُدَّ من توافرها، لكن التي أسلفناها هي أهم هذه العناصر، ويجب على السلطة التشريعية مراعاتها لحماية الحقوق والمراكز القانونية للأفراد ومن ثم الأمن القانوني الذي يقوم على الاستقرار في النظام القانوني لكي يتصرف الأفراد بطمأنينة للحفاظ على مراكزهم القانونية القائمة.

(١) علي فيلالي، احترام التوقعات القانونية، بحث منشور في الملتقى الوطني في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٦، ص١٥-٢١.

(٢) سعيد درويش، دور الرقابة البرلمانية في حماية مبدأ التوقعات من خلال تكريس الخاصية الاجتماعية لقواعد القانون، بحث منشور في الملتقى الوطني كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٦، ص١٧٩.

الخاتمة

بعد أنْ انتهينا من إيراد أهم الأفكار في بحثنا لموضوع **العدالة التشريعية ودورها في حماية الحقوق المكتسبة**، توصلنا إلى أهم النتائج والتوصيات، نقف عليها في البيان الآتي:

أولاً: النتائج

١. إنَّ العدالة التشريعية مرتبطة مع القانون، كون الأخير يُعبِّر عن حقيقتها، ويجب أنْ يكون القانون عادلاً باعتباره هو الذي ينظِّم المجتمع.
٢. إنَّ هدف العدالة التشريعية هو تحقيق الأمن القانوني الذي يُعد أحد أُسس قيام الدولة القانونية.
٣. إنَّ التشريعات التي تصدر يجب أنْ تتسم بالثبات والاستقرار داخل المجتمع حتى تحقق الأمن والطمأنينة لدى الأفراد.
٤. إنَّ الاستقرار القانوني يقوم على عنصرين أساسيين للحفاظ على حقوق الأفراد المكتسبة، وهما الأثر الفوري للقانون عند صدوره، والحد من الأثر الرجعي الذي يمس الأمن القانوني.
٥. لكي تتحقق العدالة التشريعية، يجب أنْ يكون هناك وضوح في القاعدة القانونية وعدم إصدار التشريعات بصورة كبيرة واحترام التوقعات، وبذلك تسمو قواعد العدالة.

ثانياً: التوصيات

١. نوصي المشرِّع عندما يقترح قانون يجب عرضه على لجنة مختصة في الصياغة القانونية قبل صدوره، ويتضمن أسباب صدوره بتفاصيل محددة ودقيقة، حتى لا يكون هناك غموض في فحواه.
٢. نقترح على السلطة التشريعية أنْ تُشكِّل لجان مختصة من القضاة والمحامين والأساتذة المختصين في القانون، تتولى هذه اللجان تدقيق مشروع القانون من حيث الصياغة القانونية قبل تشريعه، ويُعد هذا من أهم أُسس العدالة التشريعية.

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المعاجم والقواميس

١. محمدبن أبي بكر بن عبد القادر الرازي،مختار الصحاح،مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر،بيروت، ١٩٨٧.
٢. محمدعبد الرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف،تحقيق: د. محمد رضوان الداية،ط١،ج١،بيروت، ١٤١٠ه.
٣. محمد مرتضى الحسيني الزبيدي،تاج العروس من جوهر القاموس،تحقيق: حسين نصار،مطبعة جامعة الكويت،ج٢١، ١٩٦٩.

ثالثاً: المراجع العربية

١. د. أحمد إبراهيم حسن،غاية القانون – دراسة في فلسفة القانون،دار المطبوعات الجامعية،الإسكندرية، ٢٠٠٠.
٢. د. أحمد عبد الحسيب عبد الفتاح السنتريسي،العدالة التشريعية في ضوء فكرة التوقع المشروع،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، ٢٠١٧.
٣. د. أحمد فتحي سرور،القانون الجنائي الدستوري،دار الشروق،ط٢،القاهرة، ٢٠٠٢.
٤. إسماعيل نامق حسين،العدالة بين الفلسفة والقانون،مؤسسة حمدي للطباعة والنشر،السليمانية ، العراق، ٢٠١٠.
٥. د. بشرى نية، المدخل لدراسة العلوم القانونية، محاضرات في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، ٢٠١٦-٢٠١٧.
٦. بلخير محمد أيت عودية، الأمن القانوني ومقوماته في القانون الإداري،دار الخلدونية،الجزائر، ٢٠١٨.
٧. د. حسن كيرة،المدخل إلى العلوم القانونية، منشأة المعارف،ط٤،الإسكندرية، ٢٠٠٢.
٨. د. حسن محمد عواضة، المبادئ الأساسية للقانون الإداري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٧.
٩. د. حمدي أبو النور عويس،مبدأ احترام الحقوق المكتسبة في القانون الإداري،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، ٢٠١١.
١٠. د. حنان محمد القيسي،النظام القانوني لمدونات السلوك البرلماني،المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة، ٢٠١٧.
١١. د. خالد الزغبي ود. منذر الفضل،المدخل إلى علم القانون،دار الثقافة،عمَّان، ١٩٩٨.
١٢. د. سمير عبد السيد تناغو،النظرية العامة للقانون،منشأة المعارف،الإسكندرية، ١٩٩٩.
١٣. صبرية بوزيد،الأمن القانوني لأحكام المنافسة،مكتبة الوفاء القانونية،ط١،الإسكندرية، ٢٠١٨.
١٤. د. عبد القادر الشيخلي،الصياغة القانونية،دار الثقافة للنشر،عمَّان، ٢٠١٨.
١٥. د. عصمت عبد المجيد بكر،مشكلات التشريع،دار الكتب العلمية،ط١،بيروت، ٢٠١٤.
١٦. عمرو طه بدوي محمد،المدخل لدراسة القانون – نظرية القانون،الكتاب الأول،جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.
١٧. د. محمد شريف أحمد،نظرية تفسير النصوص المدنية،دراسة مقارنة بين الفقهين المدني والإسلامي،مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية،بغداد، ١٩٧٩.
١٨. د. منذر الشاوي،دولة القانون،مكتبة الذاكرة،بغداد، ٢٠١٣.

١٩. نجم عليوي خلف،مبدأ عدم الرجعية في القرارات الإدارية،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية، ٢٠١٦.
٢٠. د. هشام محمد البدري،الأثر الرجعي والأمن القانوني،دار الفكر والقانون،القاهرة، ٢٠١٥.
٢١. د. همام محمد محمود زهران،المدخل إلى القانون – النظرية العامة للقانون،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية، ٢٠٠٦.
٢٢. هنري باتيفول،فلسفة القانون،ترجمة: د. سموحي فوق العادة،مكتبة الفكر الجامعي منشورات عويدات،ط١،بيروت، ١٩٧٢.
٢٣. د. يس محمد محمد الطباخ،الاستقرار كغاية من غايات القانون،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، ٢٠١٢.

رابعاً: المراجع الأجنبية

1. J. Hausser. "Tempsetlibertedans la theoriegenerale de 'lactejuridique" in relgionsociete et politique. Melanges en homage. ELLUL Gacques: PUF. 1983.
2. J. L. Gergel. Thoriege'neral du droit. Dalloz. 5 Ed. N.103.
3. Conseild'Etat. Securitejuridique et complexite du droit, Rapport public. 2006.
4. R. Savtier. Linflation legislative et l'indigestion du corps social. Chrom. 1977.
5. P. Robert, J. Rey. Debove, A. Rey. Letit Robert. Dictionnaire de langue Francaise, Edition le Robert. Paris. 1993.
6. Thomas Piazzon. La securite. Edition Defrenois. France. 2010.
7. C.E. 11 December. 1998. No. 170717. Ministre d EtatGard des sceaux minister de la justice. Rec.
8. Patrick AUVERT, La notion de droitacquis en doit administrative Francais. R.D.P.

خامساً: الرسائل والأطاريح والبحوث

١. أوراك حورية،مبادئ الأمن القانوني في القانون الجزائري وإجراءاته،أُطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق سعيد حمدين،جامعة الجزائر، ٢٠١٨.
٢. د. حسان نادية، فاعلية عملية التقنين في محاربة التضخم القانوني في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بحث منشور في الملتقى الوطني حول الأمن القانوني في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢.
٣. د. خالد روشو،دور القاعدة الدستورية في إرساء الأمن القانوني،بحث منشور في مجلة دراسات في الوظيفة العامة، المجلد(٣)،العدد(١)،الجزائر، ٢٠١٨.
٤. دويني مختار،ضوابط جودة القاعدة القانونية،أُطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة جيلالي ليابس سيدي بالعباس،الجزائر، ٢٠١٥.
٥. سعيد درويش، دور الرقابة البرلمانية في حماية مبدأ التوقعات من خلال تكريس الخاصية الاجتماعية لقواعد القانون، بحث منشور في الملتقى الوطني كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٦.
٦. علي فيلالي، احترام التوقعات القانونية، بحث منشور في الملتقى الوطني في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٦.

٧. د. عبدا لكريم صالح عبد الكريم ود. عبد الله فاضل حامد،تضخم القواعد القانونية،بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم القانونية،السنة (٦) العدد(٢٣)، ٢٠١٤.
٨. د. غازي فيصل مهدي،دليل الصياغة التشريعية،بحث منشور في مجلة الحقوقي الصادرة عن اتحادا لحقوقيين العراقيين،العدد(٩-١٢)، ٢٠١٣.
٩. د. محمد محمد عبد اللطيف،مبدأ الأمن القانوني،بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية والشرعية،العدد(٣٦)،جامعة المنصورة، ٢٠٠٤.

سادساً: الدساتير

- دستور العراق لعام ٢٠٠٥.